

Distr.: General  
10 June 2010  
Arabic  
Original: English

العهد الدولي الخاص بالحقوق  
المدنية والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان  
الدورة الثامنة والتسعون

محضر موجز (جزئي) \* للجلسة ٢٦٨٨

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٩ آذار/مارس ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد إيواساوا

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (تابع)

التقرير الدوري الخامس للمكسيك (تابع)

\* لم يتم إعداد محضر موجز لبقية الجلسة.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records, Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (تابع)

التقرير الدوري الخامس للمكسيك (تابع)

(Add.1 و CCPR/C/MEX/Q/5؛ CCPR/C/MEX/5)

١- بناء على دعوة الرئيس، جلس أعضاء وفد المكسيك إلى مائدة اللجنته.

٢- الرئيس: دعا أعضاء الوفد إلى مواصلة الرد على الأسئلة الواردة في قائمة القضايا.

٣- السيد نيغرين مونيوز (المكسيك): قال، في رده على السؤال رقم ١٩ في قائمة القضايا، إن مكتب المدعي العام للتحقيق في الشؤون الخاصة أجرى تحقيقاً قبل المحاكمة في الشكوى التي تقدمت بها السيدة ماريادي لا لوز توريجوس فيلاسينيور، المستشارة القانونية للجنة حقوق الإنسان في منطقة العاصمة الاتحادية، ضد السيد هانز فون هيريرا لدخوله المزعوم بصورة غير قانونية خادوم اللجنته. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بعد عرض الأدلة، تقرر عدم اتخاذ إجراءات جنائية؛ ولم تقدم صاحبة الشكوى، بعد إبلاغها بالقرار على النحو الواجب، بأي اعتراض. ولم ترد أي شكوى تتعلق بالتدمير المزعوم لبريد المنظمة غير الحكومية Servicios y Asesoría para la Paz.

٤- وفيما يتعلق بالسؤال رقم ٢٠ في قائمة القضايا، قال إن القانون المكسيكي لا يعترف بالاستنكاف الضميري كأساس للإعفاء من الخدمة العسكرية، إلا أنه لدى وزارة الدفاع الوطني سلطة إعفاء أي شخص لا يستوفي شروط الخدمة العسكرية التي تأخذ شكل عوائق جسدية أو أخلاقية أو اجتماعية.

٥- وفيما يتعلق بموضوع حرية التعبير، قال إن مختلف البدائل الرامية إلى تحسين حماية الصحفيين قيد المناقشة، بما في ذلك تعزيز عمل مكتب المدعي الخاص المعني بالجرائم المرتكبة ضد الصحفيين وعمل اللجنته الوطنية لحقوق الإنسان. ويرد في مشروع مرسوم حديث العهد اقتراح بإضافة فرع عنوانه "الجرائم المرتكبة ضد حرية التعبير" إلى قانون العقوبات الاتحادي، ووضع فئة جنائية جديدة للأعمال غير القانونية الرامية إلى إعاقه عمل الصحافة أو الحد منها أو تعريضها للخطر أو التدخل في شؤونها. واعتمد مجلس النواب في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ مشروع المرسوم، وينظر فيه في الوقت الراهن مجلس الشيوخ. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، ألغيت جرائم الافتراء والتشهير من قانون العقوبات الاتحادي. وفي الوقت الراهن، قامت منطقة العاصمة الاتحادية و ١٣ ولاية من ولايات المكسيك وعددها ٣١ بإصلاحات لجعل تشريعاتها تتماشى مع تلك التعديلات، وتم الشروع في هذه العملية في عدد من الولايات الأخرى.

٦- وفيما يتعلق بالتوصية رقم ٧ للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، نفذت اللجنته برنامجاً للرد على الاعتداءات على الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وهذا البرنامج مرتبط ارتباطاً مباشراً بقطاع الاتصالات والمجتمع المدني لتشجيع إنشاء آليات لحماية حقوق الإنسان للصحفيين. وأدى البرنامج إلى فتح ملف ٤٩٢ حالة حتى الآن. وبالإضافة إلى ذلك، وافق كونغرس الاتحاد على إجراء إصلاح قانوني لضمان حق الصحفيين في عدم الكشف عن مصادرهم. وتتمثل مهام مكتب المدعي الخاص المعني بالجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، المنشأ في عام ٢٠٠٦، في إجراء تحقيقات في الحالات التي تنطوي على جرائم ضد الصحفيين المكسيكيين والجرائم المرتكبة على الأراضي المكسيكية ضد الصحفيين الأجانب. ويعمل في المكتب ٢٤ موظفاً من

الاتحادي، اضطلع برنامج العمل الوطني لتنمية الشعوب الأصلية بأنشطة ترمي إلى تعزيز مشاركة مجتمعات الشعوب الأصلية في تنميتها، ومساعدتها على معرفة حقوقها وممارستها.

٩ - ومضى يقول إن المكسيك، منذ تقديم تقريره الرابع، اتخذت عدة خطوات هامة فيما يتعلق باحترام النظام الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، والاعتراف باختصاص محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في تسوية النزاعات، وإرسال دعوة مفتوحة إلى آليات حقوق الإنسان، ووضع إجراءات خاصة لزيارة المكسيك.

١٠ - وقال إنه يتم بصورة منتظمة تعميم المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان على شبكة من المؤسسات، بما في ذلك مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في المكسيك، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والهيئات المستقلة لحقوق الإنسان التي تديرها الدولة، والجامعات التي تقدم برامج متخصصة في مجال المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يستشهد القضاء في المكسيك بصورة منتظمة بالعهد عندما يتخذ قراراته. وتعمم الحكومة نفسها معلومات عن العهد بشتى الوسائل؛ وفي هذا الصدد، سلط الضوء على أن ما لا يقل عن ٢٤ مؤسسة ساهمت في إعداد التقرير الدوري قيد النظر. وتم تقديم التقرير وتوزيعه في دورة تموز/يوليه ٢٠٠٨ للجنة المعنية بالسياسات الحكومية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتحظى هذه اللجنة بمشاركة ممثلين عن المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني على حد سواء.

١١ - السيد نايجل رودلي: قال إنه من الأهمية بمكان التأكد من أن تعهد الدولة الطرف الوفاء بالتزاماتها بموجب العهد يؤدي عمليا إلى حماية حقوق الإنسان. وعلى الرغم من مجموعة التدابير المتخذة لمنع التعذيب، إلا أن ذلك لا

موظفي الخدمة المدنية، وعالج المكتب ٣٠٥ حالات حتى تموز/يوليه ٢٠٠٩.

٧ - وقال، في رده على السؤال رقم ٢٤ في قائمة القضايا، إن الاتجار بالقصر وإساءة معاملتهم، واستخدام الأطفال في المواد الإباحية تعتبر جرائم في جميع الولايات (الكيانات الاتحادية) في المكسيك. ويتم تجريم الاتجار بالأشخاص وبغاء القصر بموجب المادة ١٣٨ من القانون العام للسكان، وقانون منع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه، على التوالي. وبين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨، حدد المعهد الوطني للهجرة ٧٨ ضحية محتملة من ضحايا الاتجار بالبشر. وتم إنشاء وحدة مهمتها حصريا حماية الأطفال المهاجرين على طول الحدود وفي مراكز احتجاز المهاجرين. ويقوم موظفو الوحدة بتقييم ضرورة توفير الحماية الدولية للاجئين وضحايا العنف المتري والاتجار؛ كما يقومون بإخطار الفصليات بالحالات التي تخص رعايا بلدانهم؛ ويحرصون على توفير الرعاية الطبية للأطفال ويرافقونهم إلى وجهتهم النهائية إذا لزم الأمر. ويسعى برنامج عنوانه "من الشارع إلى الحياة" إلى تحسين التنسيق بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الاجتماعي لكي تعمل هذه القطاعات معا مع أطفال الشوارع وأسره من أجل المساهمة في إيجاد حلول متوسطة الأجل وطويلة الأجل. واعتبارا من عام ٢٠٠٨، أصبح البرنامج الذي تديره لجان الولايات، يقدم الرعاية لـ ٢٣ ٠٠٠ طفل من أطفال الشوارع، ويقوم بتمويل ٧٦ منظمة من منظمات المجتمع المدني؛ وقدم البرنامج أيضا ٨١٤ ١ منحة، وموّل مشاريع ذات أهداف معينة استفاد منها حوالي ٢٠ ٠٠٠ شخص.

٨ - وأضاف أن هناك عددا من المبادرات جارية لتشجيع مشاركة الشعوب الأصلية في السياسة. وأدى الإصلاح الدستوري الذي كرس حقوق الشعوب الأصلية في عام ٢٠٠١ إلى تغييرات مماثلة في التشريع المحلي. وعلى الصعيد

١٣ - وإذ أشار إلى أن المكسيك تحتل حاليا المرتبة السادسة في العالم من حيث معدل المعتقلين، مع العلم بأن النسبة المئوية للسجنات مرتفعة بشكل خاص، استفسر عن التدابير المتخذة لمعالجة مشكلة الاكتظاظ بشكل ناجح من أجل ضمان حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم.

١٤ - السيد سالفوي: قال إنه يرحب بأي معلومات إضافية عن تمتع الأفراد بالإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك الحصول على المشورة القانونية خلال جلسات الترحيل بموجب مشروع المرسوم الذي ينص على إدخال مختلف التعديلات على الدستور الوطني في مجال حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالعدد الكبير من الصحفيين الذين تعرضوا لأساليب التخويف، من المفيد معرفة إذا كان أي شخص قد أدين لارتكابه هذه الجرائم. ويريد أن يعرف أيضا كيف تعتمزم المكسيك جعل تشريعات ولاياتها تمشي مع التشريع الاتحادي الذي يقضي بإلغاء جريمة التشهير. ووجه الشناء إلى الدولة الطرف على الإصلاحات التي تعتمزم القيام بها لحماية حقوق الشعوب الأصلية، ثم استفسر عن الإصلاحات التي تم بالفعل تنفيذها حتى الآن. ومما يثير الاهتمام أيضا معرفة ما إذا كانت المكسيك تعتمزم استحداث حق التشاور بوصفه حقا أساسيا للشعوب الأصلية.

١٥ - السيد ريفاس بوسادا: شكر الوفد على المعلومات الإضافية التي قدمها فيما يتعلق بالسؤال رقم ١٩ في قائمة القضايا، مشيرا إلى أن اهتمام اللجنة الرئيسي يتمثل في التأكد من أن الحكومة المكسيكية على دراية بالشكاوى المعنية.

١٦ - وفيما يتعلق بالخدمة العسكرية الإجبارية، قال إن الاستنكاف الضميري غير مذكور بصراحة في العهد، إلا أن الفقه القانوني للجنة يفسر على نحو متسق المادة ١٨ على أنها تعني أن الحق الأساسي في حرية الضمير ينبغي أن يشمل

يزال يحدث؛ ويصعب على المرء أن يفهم السبب الذي من أجله لم تعمل المكسيك بموجب التوصيات الصادرة عن الهيئات الدولية مثل لجنة مناهضة التعذيب. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الإجابة عن السؤال السابق الذي طرحه بخصوص عبء الإثبات أقل ما يقال عنها إنها غير مشجعة: وقال إنه يرغب في أن يعرف إذا كانت مسؤولية إظهار أن الاعتراف تم بحرية تقع على عاتق السلطات، غير أن الدولة صاحبة التقرير اكتفت بالإشارة إلى أن القضاة يستطيعون ممارسة سلطتهم التقديرية في تحديد الكيفية التي يتم بها الحصول على الاعتراف.

١٢ - وفيما يتعلق بمسألة أرايغو، قال إنه يود أن يعرف إذا كانت الدولة الطرف قد وضعت الضمانات اللازمة لتأمين حقوق المعتقلين، لا سيما أنه لا يتم عادة إحضار الأفراد أمام القاضي قبل إصدار أمر أرايغو (CCPR/C/MEX/5)، الفقرة ٣٢٧). ويتعين على الوفد أيضا أن يوضح إذا كان يمكن للجيش أن يحتجز شخصا لمدة تصل إلى خمسة أيام قبل إصدار أمر أرايغو، كما هو مبين في التقارير التي وردت إلى اللجنة. وقال إنه يود الحصول على توضيح بشأن طبيعة الأدلة التي يحتاج إليها القاضي لإصدار أمر أرايغو، ذلك أنه قيل إن مجرد قيام شخص مجهول الهوية بالإبلاغ عن أحد الأفراد أمر كافٍ. وتساءل إذا كان يتم دائما احتجاج المعتقلين في مركز التحقيقات الاتحادي المشار إليه في ردود المكسيك المكتوبة على قائمة القضايا، أو أنه يتم أحيانا احتجازهم في مواقع غير رسمية مثل الفنادق أو الثكنات العسكرية. وإذا كانت الحالة الأخيرة هي الأسلوب المتبع عادة فإنه يريد أن يعرف إذا كانت الدولة الطرف على علم بحالات حدث فيها ذلك حسبما يُزعم. ومن المرغوب فيه أيضا تقديم معلومات إضافية عن حالات التعذيب المتصلة بعملية أرايغو التي تم إحالتها إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وشارك فيها ضباط الشرطة في تيخوانا.

اتخاذ تدابير تؤمن الحماية الشخصية، مثل توفير الحراسة الشخصية للصحفيين. ومن الأمور المحيرة أن يقرأ المرء في تقرير المكسيك أنه على الرغم من تكثيف أنشطة مكتب المدعي الخاص المعني بالجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، إلا أن عدد شكاوى الصحفيين التي أدت إلى إقامة دعوى جنائية، ناهيك عن الإدانة، كانت قليلة جدا. وقالت إنها تريد أن تعرف الخطوات التي تعتزم المكسيك أن تتخذها لتعالج بشكل أكثر فعالية موضوع سلامة الصحفيين. وأخيرا قالت إنها تود الحصول على تفاصيل عن الميزانية وعن مهام وولاية مكتب المدعي الخاص المعني بالجرائم المرتكبة ضد الصحفيين.

١٩ - السيدة موتوك: قالت إن التشهير، وفقا للمعلومات التي وردت إلى اللجنة، لا يزال يعتبر جريمة في ١٩ ولاية: وتريد أن تعرف ما الذي تعتزم الحكومة الاتحادية للمكسيك أن تفعله للتأكد من أن تشريع الولايات يعكس بشكل دقيق إلغاء هذه الجريمة. وفيما يتعلق بقضية الشعوب الأصلية، استفسرت عن التدابير التي تم اتخاذها لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وتريد أن تعرف إذا كانت المشاريع التي لها علاقة بالأراضي التي تملكها الشعوب الأصلية تشترط الحصول على موافقتهم الحرة والمطلعة. وسوف يكون أيضا تقديم معلومات إضافية عن حالة الشعوب الأصلية في السجون وأطفال الشعوب الأصلية موضع ترحيب.

٢٠ - السيد بيريس سانشير - سيرو: أعرب عن قلقه لأنه ليس هناك ما يضمن للمعتقلين الحق في الدفاع عن أنفسهم في إطار عملية أرايغو: والواقع أن أمر أرايغو لا يقتصر على وضع الفرد في الاعتقال قبل التحقيق لا بعده، بل إنه يمكن أيضا أن يمتد لمدة ٨٠ يوما، دون تقديم المتهم بالضرورة أمام قاضٍ قبل إصدار الأمر، وينطوي أمر أرايغو أيضا على الحبس الانفرادي. ونظرا للطبيعة التعسفية المحتملة لأمر أرايغو، فإنه يُعتبر منافيا للعهد؛ وعليه فإن بحث الدولة

الاستنكاف الضميري كسبب للإعفاء من الخدمة العسكرية. وعليه، فإن الدولة الطرف التي تقر بأن هذا السبب غير منصوص عليه في قوانينها لا تفي بشكل كامل بالتزاماتها بموجب العهد. ولا يكفي أن تستطيع وزارة الدفاع الوطني، حسب تقديرها، إعفاء أشخاص من الخدمة لأسباب دينية أو أخلاقية أو اجتماعية. ويجب أن يكون الحق في الاستنكاف الضميري معترفا به على وجه التحديد في القانون. وإذ أشار إلى أن الاتجاه الحالي في المجتمع الدولي هو الاعتراف بحق الاستنكاف الضميري من خلال توفير بدائل للخدمة العسكرية، أكد على أن الخدمة الاجتماعية غير العسكرية يجب ألا تأخذ شكل العقاب لأن ذلك من شأنه أيضا أن يتنافى مع أهداف وغايات العهد.

١٧ - السيدة شانيه: رددت ما تم الإعراب عنه من قلق فيما يتعلق بفشل الدولة الطرف الاعتراف بالحق في الاستنكاف الضميري. وإن تأكيد الدولة الطرف على أنه يمكن أن تكون هناك مرونة بخصوص استكمال الخدمة العسكرية لا سيما بالنسبة للطلاب يبدو تمييزيا. وأعربت عن الأمل في أن يتم اعتماد تشريعات تعترف اعترافا كاملا بحق الاستنكاف الضميري للجميع.

١٨ - وفيما يتعلق بجريمة التعبير، سألت إذا كانت التعديلات التشريعية التي تم اعتمادها على المستوى الاتحادي سارية المفعول أيضا في الكيانات الاتحادية. وتريد أن تعرف أيضا إذا كان القتل دفاعا عن الشرف لا يزال يحدث. وإذا كان التشهير لم يعد يعتبر جريمة بموجب قانون العقوبات الاتحادي، فلماذا يستمر ذكره في رد المكسيك المكتوب على السؤال رقم ٢٢ الوارد في قائمة القضايا على أنه جريمة (CCPR/C/MEX/Q/5/A، الفقرة ٢٤٤)؟ وقالت إن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان تثير قلقا بالغاً للجنة. وبما أنه تبين أن البرامج الرامية إلى مجرد تخفيف خطر التعرض للهجوم غير كافية، فعلى الدولة صاحبة التقرير أن تنظر في

٢٣ - وأضاف أن القضاة لا يستطيعون، تحت أي ظرف، إصدار أوامر أرايغو على أساس مجرد بلاغ من شخص مجهول الهوية. فأرايغو تدبير وقائي ينطبق بصورة أساسية على الحالات التي يعتقد فيها أن المتهم يشكل خطرا كبيرا إذا تم السماح له بأن يظل حرا في انتظار المحاكمة. وعلى الرغم من أنه يمكن إصدار أمر أرايغو في غياب المتهم، إلا أنه يستطيع اللجوء إلى تدابير قانونية لإلغاء الأمر. والأدلة التي يطالب بها القضاة بموجب عملية أرايغو ليست تعسفية بأي شكل من الأشكال، ذلك أنه لا يتم إصدار الأمر إلا عندما تتوفر أدلة كافية تفيد بأن المتهم مسؤول على الأرجح عن الجريمة المرتبكة.

٢٤ - وأضاف أن حقوق المعتقلين الأساسية بموجب عملية أرايغو مضمونة في القانون: فلا يتم أبدا احتجاز المعتقلين في أماكن خفية، ويتم دائما توفير إقامة مريحة لهم، ورعاية طبية على يد أطباء محترفين. ولا يتم أبدا عزلهم عن العالم الخارجي، ويمكنهم في أي وقت طلب إلغاء أمر أرايغو، أو طلب الحماية القانونية. وإن الالتزامات المفروضة على مكتب المدعي العام فيما يتعلق بحقوق المحتجزين تحد من خطر التجاوزات إلى أدنى حد. وإذا حدثت تجاوزات فيتم على الفور اتخاذ خطوات للتحقيق في الأحداث، وفرض عقوبات إدارية و/أو جنائية ضد الأشخاص المسؤولين.

٢٥ - السيد بيريز (المكسيك): قال إنه لا يتم استخدام ما يسمى بـ "نقاط المراقبة" أو الحواجز كمراكز للاعتقال؛ ووظيفتها الرئيسية هي منع الجرائم، لا سيما الاتجار بالأسلحة والمخدرات. وبموجب الدستور، يجب إثبات ضرورة اتخاذ مثل هذه التدابير، وعندما يتم اعتمادها يجب الاضطلاع بها ضمن إطار قانوني دقيق. وقضت محكمة العدل العليا بأن نقاط المراقبة لا تنتهك الحق في حرية الحركة المنصوص عليه في المادة ١١ من الدستور، لأنها في جملة أمور لا تنطوي على تدابير تقييدية مثل جوازات المرور. والمطلوب

صاحبة التقرير على إنهاء على هذه الممارسة. وفيما يتعلق بموضوع القضاء العسكري، أكد أن انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها العسكريون ينبغي أن تحال دائما إلى المحاكم العادية لا العسكرية، ذلك أن الجرائم العسكرية يجب أن تقتصر على الجرائم المتصلة بالمهام العسكرية.

٢١ - وكرر القلق الذي تم الإعراب عنه في السابق فيما يتعلق بالصحفيين الذين لم يتم التحقيق في قتلهم بصورة كافية، فضلا عن الحالات التي تتعلق بمواصلة اعتبار التشهير جريمة، الأمر الذي مما لا شك فيه سيقوض حرية التعبير. وقال إن إصلاح قانون العقوبات الاتحادي لا يعطي للسلطات الاتحادية سلطة التحقيق في جرائم مثل قتل الصحفيين، بل يترك هذه المسؤولية لسلطات الولايات؛ والواقع أنه ليس لكل من السلطات الاتحادية وسلطات الولايات الموارد اللازمة لتنفيذ القانون. غير أن مسؤولية التأكد من تنفيذ العهد تقع على عاتق الدول الأطراف بغض النظر عن هيكلها الإداري والقانوني؛ وعليه يجب على المكسيك أن تتخذ خطوات تضمن إدراج القانون الاتحادي في قانون الولايات.

٢٢ - السيد غوميز سانثيز (المكسيك): قال إن القضاة لا يستطيعون مهما كانت الظروف النظر في أدلة تم الحصول عليها عن طريق التعذيب، ولا يستطيعون قبول شهادة لم تعط في حضور مستشار قانوني، أو المدعي العام، أو القاضي. وإذا كرر أن عبء الإثبات لا يقع على عاتق المتهم في حالات التعذيب، قال إنه وفقا لدليل التحقيق والتوثيق الفعالين فيما يتعلق بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (بروتوكول إسطنبول)، يُؤذن للقضاء باتخاذ أي خطوات ضرورية لتقصي الحقائق في ادعاءات التعذيب.

مستديرة تقنية مع اللجنة الوطنية لتنمية مجتمعات الشعوب الأصلية.

٢٨ - وأضاف أن ضمان حق الشعوب الأصلية في الاستشارة على جميع مستويات الحكومة يشكل أولوية ثابتة بالنسبة للمكسيك. وتم الشروع في عدد من المبادرات، بما في ذلك مشروع رائد لمساعدة مجتمعات الشعوب الأصلية على إقامة مشاريع على أراضيها. وتم باستمرار التشاور مع هذه الجماعات حول إقامة المشاريع من خلال اللجنة الوطنية لتنمية مجتمعات الشعوب الأصلية؛ وعلاوة على ذلك، يتم صياغة قانون استشارة مجتمعات الشعوب الأصلية الذي سيضمن حقوق الشعوب الأصلية على أعلى المستويات. وقد اتخذت الحكومة خطوات لتنشر على أوسع نطاق إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك عن طريق جهاز بث ثقافة الشعوب الأصلية. وتم تنظيم أكثر من ٢٠٠ حلقة عمل ونشر كتيب عن إعلان الأمم المتحدة ب ١٨ لغة تستعملها الشعوب الأصلية. وتم بالفعل حتى الآن توزيع حوالي ٧ ٠٠٠ نسخة من الكتيب على المنظمات العاملة في البرنامج للتشجيع على تعديل الاتفاقات في مجال العدالة، وتعمل اللجنة الوطنية لتنمية مجتمعات الشعوب الأصلية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل توسيع نطاق التوزيع.

٢٩ - وأضاف أن الموارد المخصصة لتحسين حالة الشعوب الأصلية في المكسيك شهدت زيادة كبيرة منذ تولي الرئيس كالديرون منصب رئاسة الجمهورية ووضعت جميع المؤسسات الحكومية تقريبا برامج ذات صلة. وأعدت وزارة التنمية الاجتماعية برنامجا يستهدف بصفة محددة أطفال الشعوب الأصلية، وقدم هذا البرنامج التدريب المهني والمنح والمساعدات الغذائية والصحية. وشملت المبادرات الرئيسية الأخرى صيانة المدارس الداخلية الخاصة بالشعوب الأصلية، وتم في الآونة الأخيرة تجديد عدد كبير منها؛ وتشغيل عيادات

من الضباط في نقاط المراقبة الامتثال لبروتوكولات معينة؛ وتخضع أي إساءة لتحقيق تقوم به اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمحاكم. ووقعت الحكومة، من أجل منع انتهاكات حقوق الإنسان، اتفاقا مع لجنة الصليب الأحمر الدولية لتدريب ضباط نقاط المراقبة على استخدام القوة والأسلحة النارية. وتقتصر مشاركة القوات المسلحة المسؤولة عن المحافظة على الأمن العام على مكافحة الجريمة المنظمة. أما الجرائم العادية وحالات مثل المظاهرات فهي من اختصاص الشرطة المدنية.

٢٦ - ومن أجل معالجة مسألة الاكتظاظ في السجون، لا تواصل حكومة المكسيك تشييد مباني جديدة فحسب بل تشجع أيضا على إيجاد بدائل عن خدمة فترة العقوبة بأكملها في السجن، مثل ملاحظة الموضوعين تحت المراقبة، أو الإفراج المشروط، أو الخدمة الاجتماعية. وإن عددا من الوزارات، إدراكا منها لأهمية تنفيذ استراتيجيات منع الجريمة ومكافحتها، اتخذت مبادرات في إطار استراتيجية شاملة بدأها الرئيس كالديرون. ومن أبرز هذه المبادرات نموذج جديد لعمل الشرطة اقترحتته وزارة الأمن العام على أساس دراسات علمية عن الجريمة شجعت على وضع معايير صارمة للعمل المحترف، وعلى إجراء عمليات تفتيش منتظمة طوال الحياة الوظيفية لضباط الشرطة.

٢٧ - السيد دوران أورتيجون (المكسيك): قال إنه تم بالفعل اعتماد عدد من الإصلاحات في مجال حقوق الشعوب الأصلية وتم تنفيذها على المستوى الاتحادي. وعملية تحقيق الانسجام بين القوانين الاتحادية وقوانين الولايات والقوانين المحلية جارية: يتضمن ٢٣ دستورا محليا أحكاما تتعلق بحق الشعوب الأصلية، تم اعتماد ١٥ دستورا منها بعد عام ٢٠٠١ وتطابق كلها المادة ٢ من دستور المكسيك بصيغته المعدلة في نفس السنة. ويعتزم كونغرس الاتحاد إنشاء لجنة معنية بتحقيق الانسجام بين التشريعات، وتنظيم مائدة

لا شك فيه أن الإجراءات القانونية الواجبة أثناء جلسات الترحيل مضمونة.

٣٢ - السيدة دي لا مدريد: قالت إذا ادعى الفرد الذي يخضع لعملية أرايغو أنه تعرض للتعذيب، فالخبير الطبي في هذه الحالة مرغم على إبلاغ مكتب المدعي العام الذي يجب بدوره بموجب القانون أن يعقد جلسة استماع منفصلة للتحقيق في حالة التعذيب المزعومة. ويتمتع الأطباء وعلماء النفس، الذين أعدوا المواد التدريسية لتكييف بروتوكول إسطنبول مع السياق الوطني في المكسيك، بمؤهلات الخبراء، ذلك أنهم شاركوا في صياغة البروتوكول نفسه. أما فيما يتعلق بقيام ضباط الشرطة بعملية التعذيب المزعومة في تيخوانا والمحالة إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، فقد قالت إنه سيتم عقد اجتماع بعد فترة وجيزة بخصوص تنفيذ التدابير الوقائية التي طلبتها اللجنة.

٣٣ - وأضافت أنه إذا أريد إحالة أي جريمة إلى مكتب المدعي الخاص المعني بالجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، فينبغي أن يتوفر عدد من الشروط: يجب أن يكون الشخص الذي تم ارتكاب الجريمة في حقه صحفياً مؤهلاً؛ ويجب أن تشكل الجريمة انتهاكاً للحق في الحصول على المعلومات أو حرية الصحافة؛ ويجب تعريف الجريمة على هذا النحو. بموجب قانون العقوبات الاتحادي. وليس مكتب المدعي الخاص المعني بالجرائم المرتكبة ضد الصحفيين هو الهيئة المختصة بمعالجة حالات الجريمة المنظمة، وينبغي إحالة هذه الحالات إلى مكتب نائب المدعي العام للتحقيق في الجريمة المنظمة. ولا يقوم مكتب المدعي الخاص بمحاكمة القضايا الجنائية التي تنطوي على جرائم عادية؛ غير أن مكتب المدعي العام يرصد عن كثب هذه الحالات ويساعد في عملية التحقيق فيها.

٣٤ - ومضت تقول إنه تم تقديم عدد من الاقتراحات في السنوات الأخيرة لإصلاح التشريعات من أجل توسيع نطاق

طبية متنقلة؛ وتشديد مستشفى متخصص في استخدام الأدوية البديلة. وتشجع الحكومة سياسات إنمائية تضع في الاعتبار هوية الشعوب الأصلية: فبدلاً من فرض نموذج واحد على المجتمعات المحلية، سمحت لها بتطوير مشاريعها الخاصة، واكتفت بتقديم الموارد اللازمة والإرشاد اللازم لتنفيذ هذه المشاريع.

٣٠ - السيد شافيز غارسيا (المكسيك): قال إن الخدمة العسكرية في المكسيك تطورت بشكل كبير منذ إنشائها في عام ١٩٤٢ خلال الحرب العالمية الثانية، فتحوّلت من أنشطة عسكرية بحتة إلى أنشطة لخدمة المجتمع في المقام الأول. وفي حين أن الحق في الاستئناف الضميري معترف به في المكسيك، إلا أن القانون لا ينص على استثناءات يمكن بموجبها إعفاء الفرد من الخدمة. وأكد على أنه لم تطرأ حتى هذا التاريخ حالة واحدة من حالات الاستئناف الضميري؛ ومع ذلك، يستطيع الأفراد الذين يجب عليهم الخدمة أن يختاروا تقديم خدمات اجتماعية بحتة.

٣١ - السيد غويغافارا بيرموديز (المكسيك): قال إن حرية التعبير شرط أساسي لفعالية سيادة القانون والديمقراطية. وتدين حكومة المكسيك جميع الهجمات على حياة الصحفيين وسلامتهم، وتعمل على إنشاء آلية لحماية حقوقهم بصورة أكثر فعالية. وإن نظام المكسيك الاتحادي يجعل من الصعب القيام بتحقيقات دقيقة في الجرائم المزعومة المرتكبة ضد الصحفيين في جميع الولايات، والعمل على إدراج التعديلات الاتحادية، مثل إلغاء اعتبار التشهير والافتراء جرائم في تشريعات الولايات. ومع ذلك، تعترف الحكومة بالتزاماتها بموجب العهد وتستسعى إلى إطلاع الكيانات الاتحادية على أهمية هذه المسائل. وفيما يتعلق بمسألة مشروع المرسوم المتعلق بالتعديلات الدستورية المتصلة بحقوق الإنسان قال إنه من السابق لأوانه تقديم تفاصيل عن ذلك، إلا أنه مما

٣٦ - السيدة موتوك: طلبت معلومات إضافية عن موضوع استشارة الشعوب الأصلية فيما يتعلق بمشاريع التنمية على أراضيها. وطلبت بصفة خاصة معرفة ما إذا كانت هناك أية معارضة من مجتمعات الشعوب الأصلية قد تم وضعها في عين الاعتبار، وإذا كانت هناك حاجة إلى توافق للآراء من أجل المضي قدما في المشروع.

٣٧ - السيد لالا: قال إن قيام المكسيك بوضع عدد من البرامج المتصلة بالمخاطر التي يواجهها الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان لا يبدد بالضرورة القلق بشأن سلامتهم، ذلك أنهم ما زالوا يتعرضون للقتل بصورة منتظمة. وعليه، فإنه يود معرفة التدابير المحددة التي تم اتخاذها، سواء أكانت جزءا من برامج تم وصفها سابقا أم منفصلة عنها، وإذا كان قد تم تنفيذها لتأمين سلامتهم.

٣٨ - وفيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية التي يقدمها أفراد الجيش، يتعين على الدولة الطرف أن توضح إذا كان هذا الاندماج بين السلطات العسكرية والمدنية يتفق مع المادتين ٢ و ١٤ من العهد. وهل الجندي يخضع للسلطة العسكرية أو للسلطة المدنية عندما يقوم بأنشطة غير عسكرية؟ وقال إنه يود أن يعرف إذا كان الضحايا من المدنيين يستطيعون التماس الانتصاف إذا انتهك الجندي حقوق الإنسان وهو يضطلع بهذه الأنشطة، وإذا كان الأمر كذلك، فهل يتم الانتصاف من خلال المحاكم العسكرية أو المحاكم المدنية. وقال إنه يود أيضا الحصول على معلومات إضافية عن الإجراءات المتبعة في تعيين القضاة العسكريين وإذا كانت هذه الإجراءات تختلف عن الإجراءات المتبعة في تعيين القضاة المدنيين، وكيف يمكن ضمان استقلالهم عن السلطات التي عينتهم. وأعرب عن الأمل في أن الدولة الطرف سوف تقدم في تقاريرها اللاحقة معلومات أكثر تحديدا عن الفصل بين الجانب العسكري والجانب المدني فيما يتصل بالمادتين ٢ و ١٤ من العهد.

ما لمكتب المدعي الخاص من اختصاص محدود. وبالإضافة إلى ذلك، يتم بذل الجهود للامتثال لتوصيات محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وللمبادئ التي وضعتها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان لكي تستطيع الدول على أساسها الدفاع عن ممثلي الصحافة وضمان التمتع الفعلي بالحق في الوصول إلى المعلومات، وحرية التعبير، وحرية الصحافة. واعتمد مكتب المدعي الخاص تدابير لحماية سلامة الصحفيين الشخصية كلما كان ذلك ضروريا، ويعمل مع المجتمع المدني على وضع بروتوكول يهدف إلى حماية الصحفيين المعرضين للخطر. وأخيرا، تم في عام ٢٠٠٢ اعتماد القانون الاتحادي بشأن الشفافية والوصول إلى معلومات المؤسسات العامة.

٣٥ - السير نايجل رودلي: قال إنه يود الحصول على معلومات إضافية عن طبيعة الأدلة المطلوبة للإبقاء على أمر أرايغو الذي على ما يبدو يحتاج إلى أدلة أقل مما تحتاج إليها تهمة جنائية رسمية. ومما يدعو إلى الاطمئنان الحصول على تأكيدات أن المعتقلين غير محتجزين في معتقلات سرية، غير أن هناك رغبة في الحصول على مزيد من المعلومات عن أنواع المواقع غير الرسمية التي يتم فيها احتجازهم، بما في ذلك الثكنات العسكرية عند الاقتضاء. أما فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة أثناء عملية أرايغو، فالمطلوب هو الحصول على تفاصيل عن الانتهاكات التي أدت إلى محاكمة المسؤولين عنها ومعاقبتهم. وأضاف أنه يود بصفة خاصة الحصول على رد على استفساره المتعلق باحتجاز الأفراد لمدة تصل إلى خمسة أيام قبل إصدار أمر أرايغو. وعلى افتراض أن مثل هذا الإجراء يشكل احتجازا غير مشروع، فمن المفيد الاطلاع على التدابير التي تم اتخاذها ضد هؤلاء المسؤولين. وفي هذا الصدد، تساءل كيف يمكن للقضاة المدنيين التأكد من أنه تم فرض عقوبات مناسبة ضد الأفراد العسكريين الذين ارتكبوا مثل هذه الانتهاكات، في ضوء اختصاص القضاء العسكري.

مشروع على أراضيها. ولأن هذه الممارسة لم تكن دائما متبعة بالنسبة لمؤسسات أخرى، شجعت اللجنة بصورة نشطة على صياغة قانون سبق ذكره وهو قانون استشارة مجتمعات الشعوب الأصلية. ويقترح القانون إنشاء إطار تنظيمي يحترم إجراءات وحقوق مجتمعات الشعوب الأصلية، كما يقترح وضع سياسة تشاور مع هذه المجتمعات.

٤٢ - السيد شافيز غارسيا (المكسيك): قال إنه ينبغي التمييز بين الخدمة العسكرية الإلزامية، التي يتم فيها استخدام الخدمة الاجتماعية لتنمية بعض القيم عند الشباب، وبين الخدمة العسكرية الطوعية أو المهنية التي تعد البالغين لحالات الحرب. والأفراد الذين ينتمون إلى المجموعة الثانية يخضعون لقضاء عسكري خاص، بينما لا يخضع لها الأفراد الذين ينتمون إلى الفئة الأولى. وعندما يرتكب الجنود المخرفون الجرائم فإنهم يخضعون للتحقيقات والمحاكمة والعقوبة على يد المحاكم العسكرية. ووزير الدفاع الوطني مسؤول عن تعيين القضاة العسكريين. واستقلالهم مضمون بموجب عدد من الآليات في إطار قانون القضاء العسكري الذي يعتبر القرارات المتخذة بدافع تعسفي أو سياسي جرائم خطيرة.

٤٣ - السيد غويفارار بيرموديز (المكسيك): قال إنه يعترف بأن الآليات الموجودة حاليا لحماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان لا تتسم بالكمال، إلا أن الحكومة عندما تصبح على علم بأن هناك اتهاما يهدد حياة الصحفيين أو رفاههم، يتم توجيه طلب إلى الشرطة للمساعدة في اتخاذ تدابير تضمن حماية الصحفيين. ومن بين التدابير التي يحتمل اتخاذها إجراء تحقيقات، واستخدام كاميرات المراقبة وأجهزة اللاسلكي؛ ويقرر الصحفيون مع الشرطة أكثر التدابير المناسبة في هذا الصدد. ويجري الآن تنفيذ حوالي ٢٥ تدبيرا من هذا النوع في المكسيك.

انتهت المناقشة المعروضة في المحضر الموجز الساعة ١٧/٤٥.

٣٩ - السيد غوميز سانثيز (المكسيك): قال إن لدى القضاة مطالب عديدة للغاية فيما يتعلق بالأدلة المطلوبة لإصدار أمر أرايغو. ويجب على الأدلة أن تظهر بقدر كبير جدا من اليقين احتمال أن يكون المتهم مسؤولا عن الجريمة المعنية. وفي حين أنه يتم احتجاز الأغلبية الساحقة للمعتقلين بموجب عملية أرايغو في مركز التحقيقات الاتحادي الواقع في منطقة العاصمة الاتحادية، إلا أنه يمكن احتجازهم لأسباب تتعلق بصحتهم أو سلامتهم في أماكن أخرى مثل المستشفيات. ويشكل الحرص على حقوق الإنسان للمعتقلين أولوية رئيسية؛ وفي حال ارتكاب انتهاك مزعوم لهذه الحقوق، يتم التحقيق في شكوى المعتقلين تحقيقا دقيقا بالإضافة إلى التحقيق في امتثال مكتب المدعي الخاص لجميع الشروط اللازمة لضمان حماية حقوق المعتقلين. وسوف تقدّم في شكل مکتوب إحصاءات عن الأشخاص الذين مروا بعملية أرايغو حتى يتسنى للجنة أن يكون لها فهم أشمل لهذه الممارسة، ويؤمل أن يكون لها فهم أيضا لفعاليتها.

٤٠ - السيدة دي لا مدريد (المكسيك): قالت إنه في الحالات القليلة التي تم فيها احتجاز المعتقلين، بموجب أمر أرايغو، في مرفق غير مركز التحقيقات الاتحادي، يكون ذلك عادة لفترة قصيرة إلى حين نقلهم إلى المركز. وفي هذه الحالات، يجب ألا يكون مستوى الأمن أو الأمور اللوجستية في هذا المرفق دون مستواها في مركز التحقيقات الاتحادي، ويتأكد القاضي الذي يصدر أمر أرايغو من ظروف الاحتجاز بشكل وثيق. ويتقيد العاملون الذين يشرفون على المعتقلين في المركز بأدق المعايير، بما في ذلك ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، ويفتخر المركز نفسه بتوفر التكنولوجيا المتطورة والتسهيلات التي تكفل أمنا رفيع المستوى فضلا عن سلامة المعتقلين.

٤١ - السيد دوران أورتيغو (المكسيك): قال إن اللجنة الوطنية لتنمية مجتمعات الشعوب الأصلية تشترط استشارة هذه المجتمعات قبل قيام أي شخص من خارجها بأي